



انعكاسات الأزمات المالية العالمية على التجارة الدولية - دراسة تحليلية لأكبر الأزمات المالية العالمية -

**The Repercussions of the Global Financial Crises on International Trade
- An Analytical Study of the Largest Global Financial Crises**

د. الأمين لباز، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر)

ط.د. سالم زعموكي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر)

د. خالد عيجولي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر)

الكلمات المفتاحية	الملخص	تاريخ الإرسال: 2021/03/14	تاريخ القبول: 2021/10/23	تاريخ النشر: 2021/12/15
التجارة الدولية؛ النمو الاقتصادي؛ الأزمات المالية العالمية.	هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر الأزمات المالية العالمية على التجارة الدولية، وتوصلت إلى الدور الرئيسي الذي لعبته وتلعبه التجارة الدولية في رسم ملامح التاريخ، وستقودنا مثل هذه القراءة إلى إدراك واستيعاب مسلمة أساسية فحواها: أن خط السير الطبيعي للتاريخ الاقتصادي للعالم كان يتجه بصفة أصيلة نحو تطويره وتوسيع مجالات ونطاق التبادل التجاري الدولي، حتى أنه يمكن التأكيد على استنتاج جوهري بهذا الصدد، وهو انتعاش التجارة الدولية وازدهارها يصلح لأن يكون وفي أي حقبة من الحقبة مؤشرا جوهريا على حيوية ونمو واستقرار الاقتصاد العالمي، وفي ظل ذلك فان التجارة الدولية تتأثر بطبيعة الحال بالأزمات العالمية كون العالم اليوم أصبح قرية صغيرة نظرا للتبادل التجاري فيما بينها وبالتالي على النمو الاقتصادي.			
	Abstract	Keywords		
	This study aimed to examine the impact of global financial crises on international trade. We have reached the main role that international trade has played and plays in shaping the features of history, and such reading will lead us to the realization and assimilation of a fundamental postulate: the natural course of economic history of the world was originally directed towards its development and expansion of the areas and scope of international trade, so that it can be emphasized Based on a fundamental conclusion in this regard, which is the recovery of international trade and its prosperity, it is appropriate to be, in any era of the era, an essential indication of the vitality, growth and stability of the world economy. Due to the trade exchange between them and consequently the economic growth.	International Trade; Economic Growth; Global Financial Crises.		
	JEL Classification Codes : F10 ;F13;O40 ;G01			

✦ المؤلف المرسل: سالم زعموكي، الإيميل: saamouki @ univ-djelfa.dz

1. مقدمة:

في عام 1997 دخلت دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) في أعنف أزمة مالية مرت بها منذ بدأت مسيرتها نحو النجاح حيث كانت مثالا للتنمية الاقتصادية بحكم معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها قبل الأزمة، وقد بدأت الأزمة بتيلاند نتيجة انخفاض البرنت التايلاندي وهروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل وهذا ما أدى إلى انتشار الاضطراب إلى بلدان أخرى بفعل العدوى والضغطات المضاربية، كما أنه منذ سبتمبر 2008 دخل الاقتصاد العالمي في أزمة غير مسبوقه مصدرها قلب النظام الرأسمالي نفسه وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم اقتصاديا، وقد نتجت عن مشكلة الرهن العقاري التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تمتد وتتفاقم فمن تأمين شركتي الرهن العقاري إلى أكبر عملية إفلاس في التاريخ الأمريكي، ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب مع الجهود الكبيرة المبذولة لاحتوائها، فقد ساد الحديث عن دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي في مرحلة الركود والكساد حيث التباطؤ في معدلات النمو.

إن التجارة الدولية تتأثر بالنمو والأوضاع الاقتصادية الدولية فأى خلل يحدث على مستوى التجارة العالمية يؤثر بطريقة مباشرة في الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح، ولقد اتضح ذلك من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أثبتت أن الاقتصاد العالمي مازال هشاً ومعرضاً للأزمات المفاجئة، وأنه بالرغم من وجود اقتصاديات أخرى تنافس الاقتصاد الأمريكي غير أنها لازالت غير قادرة على التصدي للأزمات الاقتصادية الدولية.

على ضوء هذه التغيرات الدولية، يشهد الاقتصاد العالمي هو الآخر موجة لتحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدمية وحقوق الملكية... والتي تعني في النهاية إزالة كل القيود التي تقف عائقاً أما تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة والتحول لآليات السوق والخصوصية، أي أن العالم سوف يتحول من قرية متنافسة الأطراف ليصبح سوقاً واحداً تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين الأطراف الفاعلة فيه لكن من جهة أخرى معرض للأزمات والاختلالات الاقتصادية التي تصبح سريعة الانتشار والانتقال.

1.1. إشكالية الدراسة:

في ظل هذه المعطيات اعتمدنا مشكلة بحثية حاولنا دراستها من خلال هذا الطرح والتي نوجزها فيما يلي:
كيف يمكن للأزمات المالية العالمية أن تؤثر على التجارة الدولية؟ مع الإشارة إلى بعض دول العالم

2.1. أسئلة الدراسة:

وتأتي الأسئلة التالية من أجل التفصيل أكثر في إشكالية الدراسة البحثية وذلك كما يلي:

- ماهي طبيعة العلاقة بين الاقتصاد العالمي والأزمات المالية العالمية؟
- هل للنمو العالمي دور في دعم التجارة الدولية؟
- هل تعتبر الأزمات المالية العالمية سبب في تراجع النمو العالمي؟

3.1. فرضيات الدراسة:

- يتأثر الاقتصادي العالمي بالأزمات المالية العالمية كون الدول مرتبطة اقتصاديا مع بعضها البعض؛
- النمو العالمي له دور في دعم التجارة العالمية من خلال الصادرات والواردات؛
- الأزمات العالمية يمكن أن تؤثر على اقتصاديات الدول وبالتالي على النمو الاقتصادي.

4.1. منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث والتحقيق من فرضيات الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث، من خلال تحديد مفهوم الأزمة المالية وأسبابها مع التركيز على أحدث الأزمات المالية، إضافة إلى المنهج التاريخي من خلال عرض أهم الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل اثر الأزمات المالية على النمو الاقتصادي وبالتالي على التجارة الدولية، وهذا من خلال الاستعانة بمختلف المراجع المتعلقة بهذا الموضوع،

5.1. نموذج الدراسة:

محاولة منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا نمذجة الدراسة إلى المحاور التالية:

- الأزمات المالية العالمية؛
- دور النمو العالمي في دعم التجارة الدولية؛
- تراجع النمو العالمي كنتيجة للأزمات العالمية وأثره على التجارة الدولية.

2. ماهية الأزمات المالية العالمية:

أصبح العالم الاقتصادي متنوعا على الأزمات المالية وبمختلف أنواعها، حيث أنه لم يعد يمر عقد إلا فيه أزمة، إلا أن هذه الأزمات المالية تختلف فيما بينها من حيث حدتها ونطاق انتشارها، ولكن مع الاتجاه نحو العملة التي هي حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والأفراد بين دول العالم دون قيود، حيث أصبح تأثير الأزمة حادا وخطيرا، ولا تستثنى منه أي دولة في العالم، لأن الاقتصاد العالمي شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة فيه، حيث تؤثر التغيرات التي تحدث في البلد الواحد على الدول الأخرى الواحدة تلو الأخرى وبالتالي باقي دول العالم (الموسوي، 1990، صفحة 09) لذلك تعددت أنواعها ومحطات ظهورها، ومدى تأثيرها على كل دولة.

1.2. مفهوم الأزمة المالية:

أ- لغة: الأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط، ويقال تأزم الشيء: أي اشتد وضاق، وتأزم أي أصابته أزمة، والأزمة: الضيق والشدة، ويقال: أزمة سياسية، وأزمة مالية... إلخ. (عبد العزيز النجار، 2009، صفحة 18).

ب- اصطلاحا: أما اصطلاحا فهي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتمديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة. (جاد الله، 2007، صفحة 09).

كما تعرف على أنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي". (عبد الحافظ، 2007، صفحة 39)

أو هي "الانهيار المفاجئ في سوق الأسهم، عملة دولة ما، سوق العقارات أو المؤسسات المالية، حيث يؤثر ذلك بالسلب على الاقتصاد ويحصل نوع من الاضطرابات والذبذبات، كما أن الأزمة تقع إثر حدوث فقاعة سعرية أيضا، وهذه الأخيرة هي عملية بيع وشراء كميات ضخمة من الأصول المالية أو المادية كالأسهم والمنازل بسعر يفوق سعرها الحقيقي، مما يؤدي ذلك إلى انفجارها فتحدث أزمة مالية واقتصادية". (مفتاح و معارفي، 2009، صفحة 04).

كما تعرف على أنها "تباطؤ معدل النمو الداخلي للمؤشرات المالية والمادية، مؤشرات البورصة، أسعار الصرف، سواء كان نمو شهري أو سنوي".

ويمكن تعريفها على أنها تلك الاضطرابات التصاعدية والتنازلية في السع خاصة "سعر العقارات، سعر الأسهم، سعر السندات"، وفي نفس الوقت حدوث انكماش اقتصادي مما يصاحبه افلاس في المؤسسات المالية والشركات الكبرى، مع عدم استطاعة تقديم سيولة مالية، كل ذلك يؤدي إلى انتشار الأزمة على كل المستويات والقطاعات، وحدوث الأزمة في دولة مما يؤدي ذلك إلى تصديرها إلى الدول التي تربطها علاقات اقتصادية أو اقتصادها تابع لها (عزايبي، 2011-2012، صفحة 62)

2.2. أنواع الأزمات المالية:

هناك ثلاث أنواع للأزمة المالية بالإمكان أن نفرق بينهم

1.2.2: الأزمات المصرفية:

وبدورها يمكن تقسيمهم الأزمة المصرفية إلى نوعين:

- **أزمة سيولة:** تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الأزمة، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى، تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية. (قدي و الجوزي، 2009، صفحة 99)

- **أزمة الائتمان:** وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الاقراض (قدي و الجوزي، 2009، صفحة 100) أو ما يسمى بأزمة ائتمان، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك overend gurney وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار بنك الولايات المتحدة "bank of united states" عام 1931 (كورتل، 2009، صفحة 3)

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من احدى البنوك أو انفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو ارغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطولاً من أزمات من أزمات العملة، ولها آثار أكبر على النشاط الاقتصادي، وكانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات من القرن الماضي بسبب القيود على رأس المال والتحويل -فترة اتفاقية بريتون وودز- ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات من القرن الماضي وتحدث بالتراصف مع أزمة العملة.

2.2.2 أزمات أسواق المال:

يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل، وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث لما يكون هناك اتجاه قوي لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها بالهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتسارع الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو الأسعار الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى (قدي و الجوزي، 2009، صفحة 100) وهذا ما يجعلنا أمام أزمة الأسواق المالية عند انهيار مؤشرات البورصة بأكثر من 20% لمدة ثلاثين متتاليين على ما كانت عليه المؤشرات قبل ذلك، وتحدث نتيجة تدهور مفاجئ وسريع لأسعار الأسهم والسندات (رزيق و حسن، 2009، صفحة 07).

3.2.2 أزمات العملات:

تحدث هذه الأزمات لما تتخذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%، كما تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات. وهو شبيه ما يحدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في سوق آسيا 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد. (شحاتة، صفحة 4).

3.2 خصائص الأزمات المالية.

تتم الأزمات المالية بخصائص حتى وان اختلفت طبيعة هذه الأنواع فهي مشتركة فيما يلي: (بلعزوز و هودة، 2009، صفحة 6)

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة لها والمعارضة لها؛
- المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد؛
- إن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة؛

■ أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي في ظل ندرة المعلومات ونقصها.

4.2. أحدث الأزمات المالية العالمية وأكبرها أثرا على الاقتصاد العالمي:

شهد العالم عدة أزمات وسنعرض فيما يلي أزمة 1997- وأزمة 2008.

1.4.2 الأزمة الآسيوية 1997:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهيارا خطيرا من حيث العمق الداخلي والبعث العالمي، حيث كانت من أهم الأسواق الناشئة التي عرفت نجاحا من حيث النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والتنوع قاعدتها التصديرية واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية ودليل ذلك أنها كانت تلقب بـ "التمور الآسيوية" ولم يكن من المتوقع أن تنهار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة، وقد كان لتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الدور الأكبر في تفجير الأزمة. (بن يخلف، 2010، صفحة 82)

بدأت الأزمة من تايلاندا، في يوم الإثنين 02 أكتوبر 1997، حيث أعلنت بعد فشلها في الحفاظ على قيمة عملتها عن تعويمها، وانخفضت قيمة "البات" بنسبة 20%، بسبب تراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، ثم انتشرت إلى باقي دول المنطقة، حينها سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل كبير، فانخفض مؤشر "HANG. SENG" بحوالي 210 نقطة، في حالة هي الأولى من نوعها، بسبب الروابط القوية بين اقتصاديات هذه الدول (Jean & Colette، 2000، pp. 83-87)

ومع نهاية عام 1997، انخفض "الوون" الكوري الجنوبي بحوالي 50% مقابل الدولار، وبنفس النسبة انخفض رأس المال السوقي لبورصة كوريا الجنوبية، مما أدى إلى خروج المستثمرين الأجانب من كوريا، وفي ماليزيا انخفض مؤشر البورصة بحوالي 41.5% وفي سانغافورة انخفضت عملتها بـ 25%، ومؤشر البورصة بـ 24.7%، وفي نفس الأوضاع سادت في اندونيسيا، حيث "الروبيه" أكثر من 27% من قيمته، ومؤشر بورصتها انخفض بحوالي 46.3%، كما تعرض سوق الأسهم في هونغ كونغ، لانخفاض حاد فقد من خلاله مؤشر البورصة 6% من قيمته، وقد امتد نطاق الأزمة في دول شرق آسيا، ليصل إلى أجهزة المصرفية، حيث كان الوجه الآخر لانخفاض أسعار الصرف وأسعار الأسهم، هو تصاعد حجم الديون المعدومة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتدت تأثيرات الأزمة لتشمل القطاع الحقيقي الذي عرف تراجعا في الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي، ومن ثم أرباح الشركات وقيم أسهمها، الأمر الذي انعكس سلبا على أسعارها في سوق الأوراق المالية. (عاطف وليم، 2005، الصفحات 181-183).

وبما أن هناك ارتباط بين أسواق جنوب شرق آسيا والأسواق العالمية، كان لا بد أن تنتقل آثار الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية، وقد ساعد على ذلك ما يسمى بأثر العدوى، حيث امتد أثر الأزمة إلى أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث انخفض مؤشر داو جونز في الولايات المتحدة في 27 أكتوبر 1997

بنسبة 7.2% وخلال عام 1998 انتقلت الأزمة إلى دول أوروبا، فخلال الربع الأول من هذا العام انتقلت الأزمة إلى روسيا.

ومع انتشار الأزمة لم تكن أسواق أمريكا اللاتينية بمعزل عن الأزمة حيث أصيبت كل من البرازيل والمكسيك والأرجنتين بخسائر فادحة في نهاية 1997، وهكذا تعدت الأزمة الآسيوية نطاقها الإقليمي وباتت تشكل أزمة عالمية متعددة الأطراف (بن يخلف، 2010، صفحة 86).

في أوت 1997، قدم صندوق النقد الدولي إعانة بقيمة 17 مليار دولار لتايلاندا، وفي نوفمبر قدم 35 مليار دولار لأندونيسيا، وفي ديسمبر قدم 57 مليار دولار لكوريا، من أجل الخروج من الأزمة، وفي جانفي 1998 قدمت البنوك التجارية الأمريكية قرض قصير الأجل بقيمة 24 مليار دولار لكوريا، مع تقديم وصفا صارمة من صندوق النقد الدولي من أجل تجاوز مخلفات الأزمة، وبالفعل فقد تم ذلك من خلال تسجيل ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ 13.2% في اندونيسيا، 7.5% في ماليزيا، 10% في تايلاندا، و 5% في الفلبين. (عقون، 2009-2008، صفحة 25)

2.4.4.2. الأزمة المالية العالمية 2008:

لقد عانت الأسواق المالية في العشرية (2000-2009) من حالة عدم اليقين واضطرابات في بعض الأنظمة المالية بسبب بواذر نشوب أزمة الرهن العقاري ذات المخاطر العالية والتي كانت بداية من الوم أ وفي ظل الارتفاع المتواصل لأسعار الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خاصة سنة 2004 ترتب عنه زيادة أعباء وخدمة القروض ومدة سدادها. ومن جانب آخر عرفت هذه المدة في الوم أ وفرة هامة في السيولة وقد وجهت غالبيتها نحو الاقراض العقاري، الذي صاحبه ارتفاع في أسعار العقارات، قابلته تطبيق سياسة تخفيض في أسعار الفائدة في هذه الفترة. (فريق إدارة البحوث، 2007، الصفحات 48-49)

فمن خلال ما سبق ذكره وفي ظل هذه الظروف تبرز أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي تهدد الاقتصاد العالمي فيما يلي:

- إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنكا، ومن بينها "بنك إندي ماك" الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار ومن المتوقع مع منتصف 2009 غلق ما يقارب 110 بنكا تقدر قيمة أصولها بحوالي 850 مليار دولار؛

- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخطرا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام؛

- سحب الودائع من البنوك بشكل أكبر من سابقه وبعوائد أقل خوفا من المخاطر، ومن جهة أخرى قيام البنوك بمنح القروض وبشكل مفرط دون مراعاة المخاطر والضمانات الكافية؛

- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3%، كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4%؛

- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009 مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 0.9% مقابل 0.1% لليابان، 0.5% لأوروبا؛

- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترو "اوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل، خاصة تأثر الدول العربية المصدرة للنفط، وتجلى هذا من خلال تأثر الصناديق الاستثمارية العربية بسبب سحب وهروب الأموال المستثمرة في العالم الإسلامي سبب توقف العديد من المشاريع العملاقة (القرة داغي، 2009، صفحة 52)؛

- إعلان رسمي بدخول ألمانيا وإيطاليا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي؛

- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد"، "جنرال موتورز" هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد مليوني عامل.

تعتبر هذه المظاهر من أهم المميزات البارزة بعد نشوب الأزمة المالية (2008)، حيث من خلال هذه الأزمة التي بينت العيوب الكبرى في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ومن جانب آخر تتمثل هذه المظاهر أهم المنعرجات البارزة في الأزمة المالية، فكل مظهر من هاته المظاهر، إلا وله تبعات على مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. دور النمو العالمي في دعم التجارة الدولية:

كانت التجارة دافعا رئيسيا للنمو لكنها أصبحت موضع تساؤل في الآونة الأخيرة، ومنافع التجارة التي تعتبر من الأمور المسلم بها، لها تكلفة غالبا ما تغفل وفي نفس الوقت فإن نظام قواعد التجارة العالمية الذي عزز النمو الاقتصادي غير المسبوق عبر أجيال متعددة أصبح الآن يواجه ضغوطا، ويرجع جذور هذه التوترات إلى قضايا تركت دون حل لفترة طويلة، ويهدف البحث الذي أجراه صندوق النقد الدولي إلى إلقاء الضوء على هذه القضايا.

1.3. الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

إن تحول الاقتصاد في بلد إلى الانفتاح أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، يعني أن تتوافر لمواطني ذلك البلد حرية شراء أو بيع السلع والخدمات في الأسواق الدولية دون أن تثقل كواهلهم أعباء الرسوم الجمركية الباهضة أو الحواجز الأخرى أمام التجارة، ويعني ذلك أنه يتعين السماح للشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب بامتلاك العقارات في ذلك البلد، وأن تتمتع استثماراتهم بحماية قانونية وفق لمعايير محددة.

إن العديد من الأمثلة تدل على الانفتاح ليس دائما جذب حقيقي للتطور، والأسوأ في بعض الحالات، العلاقة الرابطة بين الانفتاح والصعوبات الداخلية يمكن أن تقود إلى تراجع في مستوى المعيشة، فالحالة الأكيدة اليوم هو أن السياسات المتعلقة بالإغلاق، مولدة للربيع، وتعزل الدول على مختلف قنوات الوفورات الخارجية¹.

هناك بعض المحركات للنمو مثبتة ومنظرة، نذكر منها خاصة "الاستثمار الخاص"، لكن إنارة هذه المحركات تظهر متعلقة بمجموعة معقدة من الشروط المرخصة كالذهاب في تطوير القطاع المالي، تخصيص الموارد بفضل وبفعل السوق وأخيرا... الانفتاح. Levine & Rennelt يضعان للتوضيح هذه العلاقة الإيجابية بين نصيب الاستثمار في الناتج الوطني الخام (pib) والنمو، وبين هذا النصيب بالذات ووزن التبادلات الخارجية في (Levine & Rennelt 1992 pib).

إن الانفتاح لا يجتذب النمو، لكن ينشطه بفضل "صدمة المنافسة" ويبقى الاستثمار الخاص المحرك النهائي للنمو، وخلافا لذلك، فإن أية سياسة ستصطدم بتخصيص غير ملائم للموارد في ظل غياب ضغط السوق العالمي (جوجو، 2010-2011، صفحة 17)

إن تعقيدات الميكانيزمات التي تحصل لوحظت منذ فترة طويلة، لكن التحليل الاقتصادي لم يعطها شكلا (ولم يفصلها) إلا منذ وقت قصير، لكن لوحظت صعوبة في وضع إثبات تجريبي للعلاقة "انفتاح- نمو" (شيخي، 2010، صفحة 08).

2.3. زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو:

تعرف هذه الفرضية اختصارا بـ ELGH. ولقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة. ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن الصادرات لها آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي منها كالتالي: (مفرج بن سعد، 2002، صفحة 284)

- إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، وإلى زيادة في معدلات إنتاجية لعوامل الإنتاج؛
- أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛
- إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية. فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي؛

¹ يعرف مارشال الوفورات الخارجية بأنها الزيادات في احتمالات الربح لصناعة معينة والمرتببة على نشاط اقتصادي خارج عن نطاق الصناعة ذاتها، مما يترتب عليه توسع الصناعة المعنية.

- إن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ إن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة، وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

3.3. الواردات والنمو:

تؤكد النظرية الاقتصادية حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة البلدان النامية. إلا أن دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام كبير لدى الباحثين، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ومن الدراسات التي تناولت علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، دراسة Esfghni 1991، ودراسة Rom 1990 اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي. (رنان، 2009، صفحة 71).

4.3. إثبات جدوى التجارة الدولية:

لقد تبين من أبحاث أجريت أن التجارة يمكنها أن تزيد من الدخل وترفع من مستويات المعيشة من خلال إتاحة تدفق التكنولوجيا عبر البلدان، حيث كانت سيناريوهات توضيحية للتأثير المحتمل من تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ويتبين من التحليل تفاقم الأوضاع في العالم ككل: إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم سينخفض بنسبة 0.4% على المدى الطويل (ما يعادل هبوط بقيمة 340 مليار دولار في عام 2018) ويرتفع إلى حوالي 1% في الولايات المتحدة و 1.6% في الصين عام 2019. ويعزى جزء كبير من هذا التراجع إلى التأثير السلبي للتعريفات الجمركية على الثقة (تراجع الاستثمارات) وضيق الأوضاع المالية (اتساع الفروق). (صندوق النقد الدولي، تقرير أكتوبر، 2018).

إن دور السياسات الاقتصادية الكلية أكبر من دور التعريفات الجمركية في دفع موازين التجارة الثنائية أي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات المتبادلة بين بلدين. وهذه السياسات يمكن أن تتخذ شكل دفعة تنشيطية صريحة من المالية العامة، مما يرفع الطلب الكلي ويزيد عجز الميزان التجاري في البلد المعني، أو تأتي في صورة دعم المؤسسات المملوكة للدولة مما يعطيها ميزة تنافسية على الشركات الأجنبية ويزيد الفائض التجاري لهذا البلد. إضافة إلى ذلك، يتضح أن التعريفات الثنائية غير فعالة في معالجة الاختلالات الخارجية نتيجة لتحويل مسار التجارة، كذلك إلى أن نظام التجارة المفتوحة يشكل أهمية بالغة في دعم الاستثمار والنمو (صندوق النقد الدولي، تقرير أبريل، 2019، صفحة س)

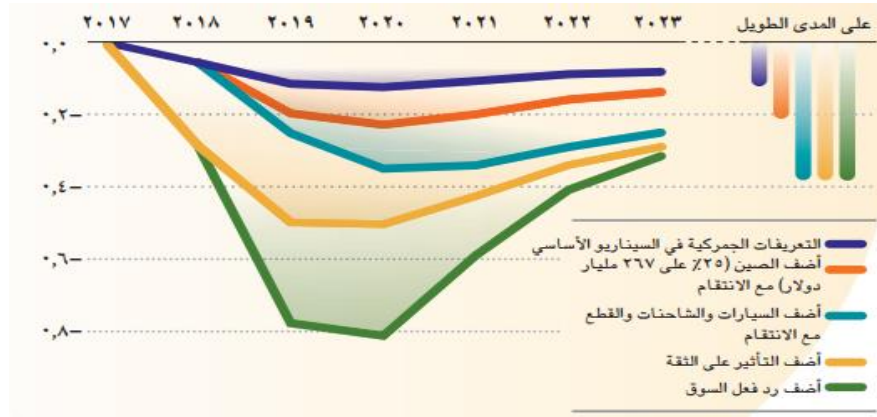
وتنعكس هذه النتائج في تقرير القطاع الخارجي لعام 2018 فتصل اختلالات الحساب الجاري العالمي إلى نحو 3.25% من إجمالي الناتج المحلي العالمي حيث يعد ما يتراوح بين 40% و 50% منها اختلالات مفرطة ويتركز

معظمها في الاقتصادات المتقدمة. وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية لهذه الاختلالات الخارجية المفرطة فمن شأنها اتساعها أن يهدد الاستقرار المالي العالمي.

وكان نظام القواعد التجارية الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية قد أثمر منافع جمة. وحين الوقت لتحديثه وفي سياق مناقشة أعم حول التجارة. ناقش المجلس التنفيذي التحليل الجاري لخبراء الصندوق الذي يركز على المفاوضات بشأن تحديث منظمة التجارة العالمية وشفافيتها ووظائف تسوية المنازعات لديها وتحديث قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن دعم الصناعة والزراعة الذي تقدمه مجموعة من الكيانات، بما فيها مؤسسات مملوكة للدولة، وبشأن نقل التكنولوجيا بشكل عناصر رئيسية في وضع نظام تجاري يعود بمنافع أفضل على جميع البلدان.

الشكل رقم(1): تبعات التوترات التجارية:

تزايد التوترات التجارية سيقبل من الناتج المحلي العالمي، من خلال اضطراب تدفق السلع – والأهم من ذلك – من خلال تراجع الثقة والآثار المالية (الانحراف % عن الضبط)



المصدر: عدد أكتوبر 2018 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي "الفصل الأول"

5.3. ضعف التوسع في النشاط الاقتصادي:

بعد أن حقق النشاط الاقتصادي العالمي نموا قويا في 2017 ومطلع 2018، شهد تباطؤا ملحوظا في النصف الثاني من عام 2018، انعكاسا لطائفة من العوامل التي أثرت على الاقتصادات الكبرى، فقد انخفض النمو في الصين عقب إجراءات التشديد التنظيمي التي كانت لازمة لكبح نشاط صيرفة الظل والتي تزامنت مع زيادة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، وفقد اقتصاد منطقة اليورو زخما أكبر من المتوقع مع ضعف ثقة المستهلكين والأعمال واضطرب إنتاج السيارات في ألمانيا نتيجة لتطبيق معايير الانبعاثات الجديدة، كما هبط الاستثمار في إيطاليا مع اتساع فروق العائد على السندات السيادية، وقلّ الطلب الخارجي، لا سيما مع آسيا الصاعدة وفي مناطق أخرى من العالم، تضرر النشاط في اليابان بفعل الكوارث الطبيعية وأثرت التوترات التجارية بصورة متزايدة على ثقة الأعمال، وبالتالي تدهور المزاج السائد في الأسواق المالية، مع زيادة ضيق الأوضاع المالية بالنسبة للأسواق الصاعدة المعرضة للمخاطر في ربيع 2018 ثم الاقتصادات المتقدمة في أواخر العام، مما أثر سلبا على الطلب العالمي وخفت حدة

الأوضاع في 2019 عندما أشار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة تيسير موقف السياسة النقدية وازداد تهاؤل الأسواق حيال الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين، لكن الأوضاع لا تزال أكثر تقييدا بقليل مقارنة بما كانت عليه في الخريف. (صندوق النقد الدولي، تقرير أبريل، 2019، صفحة س)

6.3. تراجع النمو الاقتصادي على المدى القصير

نتيجة لهذه التطورات يتوقع حاليا أن يتباطأ النمو العالمي من 3.6% في 2018 إلى 3.3% في 2019 قبل أن يعود إلى 3.6% في 2020. وقد خفضت توقعات النمو لعام 2018 بمقدار 0.1% مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر 2018 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" تعبيرا عن ضعف النمو في النصف الثاني من العام، كما يتم الآن تخفيض التنبؤات لعامي 2019 و 2020 بمقدار 0.4 نقطة من المئة و 0.1 نقطة مئوية على الترتيب، وتشير التنبؤات الحالية إلى استقرار النمو العالمي في النصف الأول من 2019 ثم اكتسابه قوة أكبر بعد ذلك (لاحظ الشكل رقم 2)، ويرتكز التحسن المتوقع في النصف الثاني من 2019 على التراكم المستمر للإجراءات التنشيطية التي تتخذها السياسات في الصين، ومظاهر التحسن في مزاج الأسواق المالية العالمية مؤخرا، وانحصار بعض المعوقات أمام النمو في منطقة اليورو، والاستقرار التدريجي للأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة الواقعة تحت ضغوط، ومنها الأرجنتين وتركيا، ويتوقع استمرار تحسن الزخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عام 2020، مما يرجع في الأساس إلى التطورات في الاقتصادات التي تعاني حاليا من حالة عسر على مستوى الاقتصاد الكلي وهو تنبؤ يخضع لقدر كبير من عدم اليقين، وعلى النقيض ذلك يتوقع انحصار أثر التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو نحو مستواه الممكن المحدود للمجموعة.

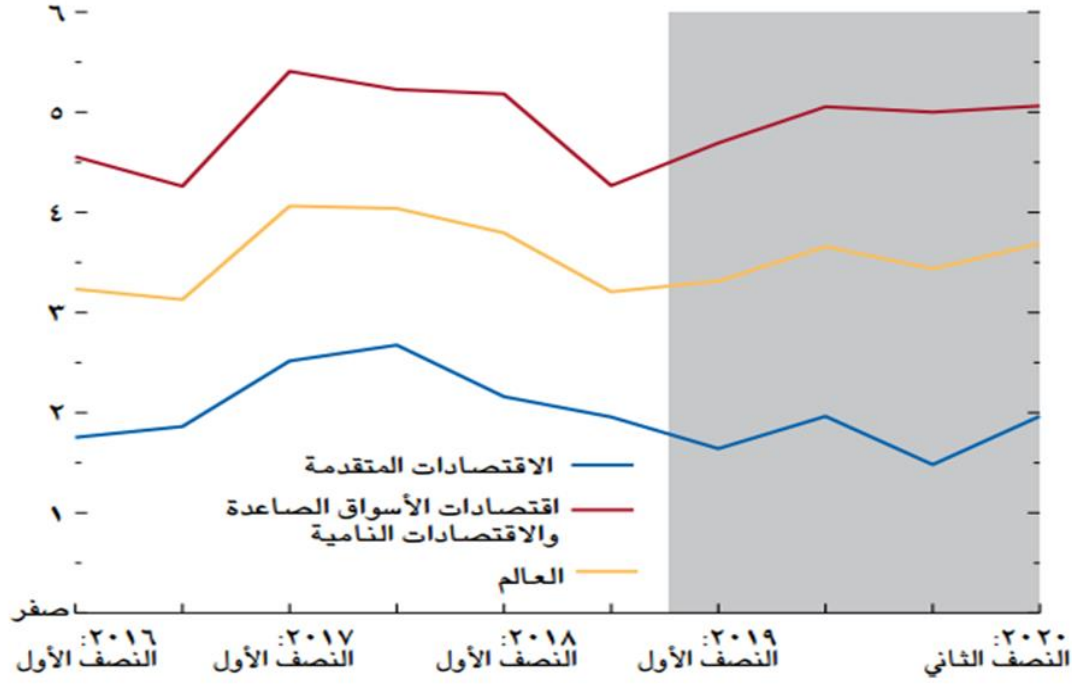
وبعد عام 2020 يتوقع استقرار النمو العالمي عند حوالي 3.6% على المدى المتوسط، تدعمه زيادة الحجم النسبي للاقتصادات، على غرار اقتصادي الصين والهند، اللتان يتوقع لهما تحقيق نمو قوي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة التي تنمو بوتيرة أبطأ (وأن كان نمو الصين إلى مستوى أكثر اعتدالا في نهاية المطاف). وكما أشارت أعداد سابقة من تقارير " آفاق الاقتصاد العالمي"، فستجده نمو الاقتصادات المتقدمة إلى الانخفاض على امتداد فترة التوقع متأثرا بضعف نمو إنتاجية العمالة وتباطؤ توسع القوى العاملة في سياق شيخوخة السكان.

ويتوقع استقرار النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عند مستوى أقل قليلا من 5% وإن كان سيختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد لآخر، ولا تزال الآفاق المتوقعة لآسيا الصاعدة مواتية في السيناريو الأساسي، مع توقع حدوث تباطؤ تدريجي في نمو الصين يقترب به من المستويات القابلة للاستمرار ومع تقارب الاقتصادات الواعدة نحو مستويات دخل أعلى، وفي المناطق الأخرى أصبحت الآفاق معقدة بسبب مزيج من الاختناقات الهيكلية، وتباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك ارتفاع الديون وضيق الأوضاع المالية في بعض الحالات، وهذه العوامل إلى جانب تراجع أسعار السلع الأولية والصراعات الأهلية أو النزاعات في بعض الحالات تساهم في ضعف الآفاق متوسطة الأجل لكل من أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جنوب

الصحراء، وعلى وجه التحديد، تبدو آفاق التقارب قائمة بالنسبة لحوالي 41 اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، التي تساهم بنحو 10% من إجمالي الناتج المحلي العالمي المقيس على أساس تعادل القوى الشرائية ويقترب عدد سكانها الكلي من مليار نسمة مع توقع زيادة هبوط نصيب الفرد من الدخل إلى مستويات أقل من الاقتصادات المتقدمة على مدار الخمس سنوات المقبلة (صندوق النقد الدولي، تقرير أبريل، 2019، صفحة 6)

الشكل رقم (2): معدلات النمو نصف السنوي عبر العالم

(التغير نصف سنوي % محسوبا على أساس سنوي).



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وختاما تعد التجارة الدولية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصادات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، وتلعب التجارة الدولية دورا مهما في دعم الاقتصادات الوطنية في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

وتؤدي التجارة الدولية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي من جهة وتوفير الموارد الضرورية لعملية التنمية من جهة أخرى. حيث تجلب بعض منافع التجارة الدولية من خلال استيراد السلع الاستثمارية الأدنى ثمنا من تلك المتوفرة محليا، والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية بالاعتماد كذلك على التقنيات الحديثة، والتي تساهم بدورها في توفير الموارد المالية الهامة التي يمكن استعمالها في عملية التنمية الاقتصادية. أو من خلال العمل على نمو الصادرات بالاعتماد على زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي والذي يمكن الدول من زيادة تنافسية الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي.

وعلى الرغم من الخلاف النظري حول العلاقة بين التجارة والنمو، نجد أن الكثير من النتائج أكدت الترابط بين التجارة والنمو، حيث أكد العديد من الاقتصاديين أن التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو من خلال فرضيتين:

- فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات؛

- فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

ونشير هنا إلى اقتران نمو التجارة بنمو الناتج المحلي كثير ما لا يكون تفسيره أن نمو التجارة أدى إلى نمو الناتج، بل قد يكون العكس صحيح، فنمو الناتج المحلي قد يكون سببا في نمو التجارة وليس نتيجة له، ولكن يمكن القول أنه توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين.

ونؤكد كذلك أن الروابط الأساسية بين التجارة الدولية والنمو تتوقف على تأثير التجارة الدولية على التكنولوجيا، حيث يمكن أن تستفيد من اتساع السوق، الذي يشجع بدوره التقدم التكنولوجي، وكذلك من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في قطاع البحث والتطوير، ومن ناحية أخرى يزيد تحرير التجارة من المقابل المادي للاختراعات، والروابط الأخرى بين التجارة الدولية والنمو، يتمثل في الاستثمار وذلك من خلال القطاع التجاري أكثر استخداما لرأس المال من القطاعات الأخرى. (رنان، 2009، صفحة 72).

4. تراجع النمو العالمي كنتيجة للأزمات وأثره على التجارة الدولية:

إن أي أزمة على مر الأزمنة كان لها تأثير على الاقتصاد العالمي، باختلاف هذه الأزمات وتفاوت حدتها، إلا أنه متفق على أن هذا التأثير ناجم على خلل في النظام الاقتصادي، لذلك فالأزمات المالية العالمية لا تخلو من آثار اقتصادية كانت أو سياسية واجتماعية، بحيث هاتين الأخيرتين تحدثان نتيجة أزمة اقتصادية، ومن بين الآثار ذات الحجم الكبير الركود في التجارة العالمية (الآثار على الطلب العالمي)، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

1.4. أثر الأزمة المالية العالمية (2008) و تراجع النمو في الاقتصاد العالمي:

أثرت الأزمة المالية العالمية الحالية على نمو الاقتصاد العالمي والمتمثل في تراجع معدلات النمو نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وهو ما أدى إلى حدوث الركود الاقتصادي الحالي، وإذا استمر هذا الركود لسنوات (سنتين أو أكثر) فقد يؤدي لا محالة إلى كساد اقتصادي والذي يؤول إلى انهيار اقتصادي، كما أثرت كذلك على حجم التجارة العالمية، وتراجع أسعار المواد الأولية والذي أثر بشكل مباشر على الدول النامية وبذلك أدى إلى تباطؤ رهيب في الاقتصاد العالمي، وتجدر الإشارة إلى أن العالم عرف في المدة التي سبقت الأزمة المالية أي قبل 2001، نموا كبيرا في الاقتصاد العالمي، لكن بعد نشوب أزمة العقارات في الولايات المتحدة وانتقالها إلى باقي دول العالم فقد توقع البنك الدولي نموا قدره 2.5% سنة 2008 و 0.9% سنة 2009، وقد سجلت العديد من الدول نمو سلبي سنة 2009 على غرار الولايا المتحدة حيث سجلت -0.9% وألمانيا والمملكة المتحدة سجلتا -1.5% وباقي منطقة اليورو واليابان سجلت - 1.4% (موسى، 2009، صفحة 06) وأما على الصعيد العربي فقد تأثرت دول الخليج

العربي بشكل ملفت للنظر من خلال تعطل المشاريع التنموية الكبرى والذي بدوره أثر على النمو العالمي، خاصة كون الدول الخليجية من أكثر الدول العربية انفتاحا على السوق المالية العالمية، في حين تأثرت بعض الدول العربية أيضا ولكن بأقل حدة من الدول الخليجية، وعلى صعيد آخر فقد توقع البنك الدولي أن يرتفع النمو الاقتصادي العالمي سنة 2010 إلى 2.6% ولكن يبقى نمو في تباطؤ، وبدل هذا على أثر وقع هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي (الشائع، 2013-2014، صفحة 187)

ومن المتوقع أن يشهد النمو تحسنا بين عامي 2019 و2020. غير أن قرابة 70% من هذا التحسن يعتمد على تحسن أداء النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الخاضعة لضغوط، ومن ثم فهو يخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين، ويتسم النمو العالمي بالبطء والمخاطر المحيطة، لكنه لا يجب أن يكون كذلك بالضرورة، لأن جانبا من هذه السمات يرجع لأسباب ذاتية. فديناميكية الاقتصاد العالمي تتأثر بامتداد فترة عدم اليقين من اتجاه السياسات مع التوترات التجارية التي لا تزال محتملة رغم الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة والصين مؤخرا، وتوترات التكنولوجيا التي تفجرت مؤخرا لتشكل خطرا على سلاسل توريد التكنولوجيا العالمية، وزيادة احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وتتضح عواقب عدم اليقين من اتجاه السياسات في التباعد بين مساري التصنيع وقطاع الخدمات، والضعف الكبير في التجارة العالمية. فلا تزال مؤشرات مديري المشتريات في القطاع الصناعي تواصل الانخفاض بالتوازي مع تراجع مزاج الأعمال حيث تُحجم الأعمال عن الاستثمار بسبب ارتفاع عدم اليقين. وقد حدث تباطؤ كبير في نمو التجارة العالمية التي تتحرك وفقا لحركة الاستثمار، فبلغ 0.5% (على أساس سنوي) في الربع الأول من عام 2019، وهو أبطأ معدل لنمو التجارة منذ عام 2012. وعلى الجانب الآخر، لا يزال قطاع الخدمات صامدا ومزاج المستهلكين قويا، مع انخفاض معدلات البطالة إلى مستويات قياسية وارتفاع الدخل من الأجور في عدة بلدان.

وفي الاقتصادات المتقدمة - الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو - بلغ النمو معدلات أعلى من المتوقع في الربع الأول من 2019. غير أن بعض العوامل وراء هذا الارتفاع - كزيادة تراكم المخزون - هي عوامل مؤقتة ومن المتوقع أن يضعف زخم النمو في الفترة القادمة، وخاصة في البلدان التي تعتمد على الطلب الخارجي. ونظرا لرفع التوقعات للربع الأول من العام، ولا سيما للولايات المتحدة، نرفع توقعاتنا للاقتصادات المتقدمة بدرجة طفيفة قدرها 0.1، نقطة مئوية، لتصبح 1.9% لعام 2019. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في الفترة القادمة إلى 1.7% مع تلاشي أثر التنشيط المالي في الولايات المتحدة وتراجع احتمالات النمو طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة متأثراً بضعف نمو الإنتاجية وشيخوخة السكان.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نخفض توقعات النمو بنسبة 0.3، نقطة مئوية لعام 2019 ليصل إلى 4.1%، وبنسبة 0.1، نقطة مئوية لعام 2020 ليصل إلى 4.7%. وتسري هذه التخفيضات لعام 2019 على كل الاقتصادات الرئيسية تقريبا، وإن اختلفت أسبابها. ففي الصين، يرجع جانب من التخفيض

الطفيف إلى رفع الولايات المتحدة تعريفاتها الجمركية في شهر مايو، بينما يرجع التخفيض الأكبر في حالة الهند والبرازيل إلى الطلب المحلي الذي تراجع إلى مستوى أقل من المتوقع.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية، كان تعطل الإمدادات، مثلما حدث في روسيا وشيلي، والعقوبات المفروضة على إيران، هما السبب وراء تخفيض التوقعات رغم ارتفاع أسعار النفط في المدى القريب. ويعتمد التعافي المتوقع للنمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بين عامي 2019 و2020 على تحسن نتائج النمو في الاقتصادات الخاضعة لضغوط، مثل الأرجنتين وتركيا وإيران وفنزويلا، ومن ثم فهو محاط بدرجة كبيرة من عدم اليقين.

وفي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، أصبحت الأوضاع المالية أكثر يسرا بعد اعتماد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي موقفا أكثر تيسيرا على مستوى السياسة النقدية. وقد استفادت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من التيسير النقدي في الاقتصادات الرئيسية لكنها واجهت أيضا تقلبا في درجة الإقبال على المخاطرة في ظل التوترات التجارية. وعلى أساس صاف، لا تزال الأوضاع المالية في هذه المجموعة من البلدان دون تغيير يُذكر عما كانت عليه في شهر إبريل. أما البلدان النامية منخفضة الدخل التي كانت تتلقى تدفقات استثمار أجنبي مباشر مستقرة في معظمها، فقد أصبحت تتلقى تدفقات حافظة متقلبة إلى حد كبير بعد أن أصبحت الأسواق الواعدة مقصدا لمساعي البحث عن عائد أكبر في بيئة من أسعار الفائدة المنخفضة.

1.1.4. زيادة مخاطر التطورات السلبية:

لا يزال تصاعد التوترات على صعيدي التجارة والتكنولوجيا من أكبر المخاطر السلبية التي تتعرض لها الآفاق المتوقعة والتي يمكن أن تُحدث اضطرابا كبيرا في سلاسل العرض العالمية. فالأثر الجَمع للتعريفات الجمركية المفروضة في العام الماضي والتعريفات المحتملة المعلنة في مايو الماضي بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن يخفض مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2020 بنسبة 0,5%. وعلاوة على ذلك، فإن تفاقم المزاج المالي بشكل غير متوقع ومستمر يمكن أن يكشف عن مواطن ضعف مالية تراكمت عبر سنوات من أسعار الفائدة المنخفضة، بينما يمكن أن يؤدي ظهور ضغوط مضادة للتضخم إلى صعوبة خدمة الدين بالنسبة للمقترضين. ومن المخاطر الكبيرة الأخرى احتمال حدوث تباطؤ غير متوقع في الصين، وعدم تعافي منطقة اليورو، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، وتصاعد التوترات الجغرافية-السياسية.

ومع ضعف النمو العالمي وهيمنة مخاطر التطورات السلبية على الآفاق المتوقعة، يظل الاقتصاد العالمي في مرحلة حرجة. ولذلك فمن الضروري عدم استخدام التعريفات الجمركية لاستهداف الموازين التجارية الثنائية أو كأداة لأغراض عامة يتم استخدامها لمعالجة خلافات دولية. وللمساعدة على تسوية الخلافات، ينبغي تقوية وتحديث النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد حتى يغطي مجالات مثل الخدمات الرقمية، والدعم، ونقل التكنولوجيا.

2.1.4 سياسات دعم النمو:

ينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية، وخاصة حيثما كان التضخم يتجه إلى الانخفاض عن المستوى المستهدف. لكن هذا يجب أن يقترن بسياسات تجارية سليمة من شأنها تحسين الآفاق المتوقعة وتخفيض مخاطر التطورات السلبية. ومع استمرار أسعار الفائدة المنخفضة، ينبغي نشر أدوات السلامة الاحترازية الكلية لضمان عدم تراكم المخاطر المالية، وينبغي أن توازن سياسة المالية العامة بين قضايا النمو والمساواة والاستدامة، بما في ذلك حماية الأقل دخلا في المجتمع. وينبغي للبلدان ذات الحيز المالي أن تستثمر في البنية التحتية المادية والاجتماعية لزيادة النمو الممكن. وحال حدوث هبوط اقتصادي حاد، ينبغي تكميل التيسير النقدي بتحريك متزامن نحو مزيد من التيسير لسياسات المالية العامة، وذلك حسب ظروف كل بلد على حدة.

وأخيرا، فإن الحاجة إلى توثيق التعاون العالمي تزداد إلحاحا كل يوم. فإلى جانب تسوية التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا، ينبغي أن تعمل البلدان معا لمعالجة قضايا أساسية مثل تغير المناخ، والضرائب الدولية، والفساد، والأمن الإلكتروني، والفرص والتحديات المصاحبة للتكنولوجيات الحديثة في مجال المدفوعات الرقمي (<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/22/blog-july-2019-weo-update>)

الجدول رقم (1): توقعات النمو العالمي

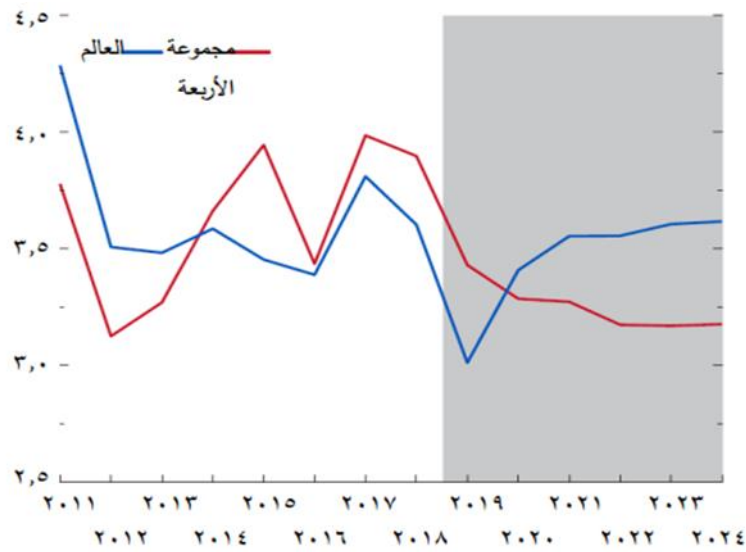
توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٣,٥	٣,٢	٣,٦	الناتج العالمي
١,٧	١,٩	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
١,٩	٢,٦	٢,٩	الولايات المتحدة
١,٦	١,٣	١,٩	منطقة اليورو
١,٧	٠,٧	١,٤	ألمانيا
١,٤	١,٣	١,٧	فرنسا
٠,٨	٠,١	٠,٩	إيطاليا
١,٩	٢,٣	٢,٦	إسبانيا
٠,٤	٠,٩	٠,٨	اليابان
١,٤	١,٣	١,٤	المملكة المتحدة
١,٩	١,٥	١,٩	كندا
٢,٤	٢,١	٢,٦	اقتصادات متقدمة أخرى
٤,٧	٤,١	٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٤	١,٩	٢,٧	كومونولث الدول المستقلة
١,٩	١,٢	٢,٣	روسيا
٣,٧	٣,٥	٣,٩	ما عدا روسيا
٦,٢	٦,٢	٦,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٠	٦,٢	٦,٦	الصين
٧,٢	٧,٠	٦,٨	الهند
٥,١	٥,٠	٥,٢	مجموعة آسيان-٥
٢,٣	١,٠	٣,٦	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٣	٠,٦	١,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٤	٠,٨	١,١	البرازيل
١,٩	٠,٩	٢,٠	المكسيك
٣,٠	١,٠	١,٦	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٣,٠	١,٩	٢,٢	المملكة العربية السعودية
٣,٦	٣,٤	٣,١	إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٦	٢,٣	١,٩	نيجيريا
١,١	٠,٧	٠,٨	جنوب إفريقيا
٥,١	٤,٩	٤,٩	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: صندوق النقد الدولي، عدد يوليو ٢٠١٩ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

إن نمط النمو العالمي يعكس هبوطاً كبيراً في النشاط وتعافياً متوقعاً في مجموعة من اقتصاديات الأسواق الصاعدة، وفي المقابل، من المتوقع أن يسجل النمو الانخفاض في 2020 وما بعدها بالنسبة لمجموعة من الاقتصادات ذات الأهمية النظامية.

ملحوظة: مجموعة الأربعة - الصين، منطقة اليورو، اليابان، والولايات المتحدة.

الشكل رقم (3): نمو الناتج المحلي العالم والمجموعة الأربعة:

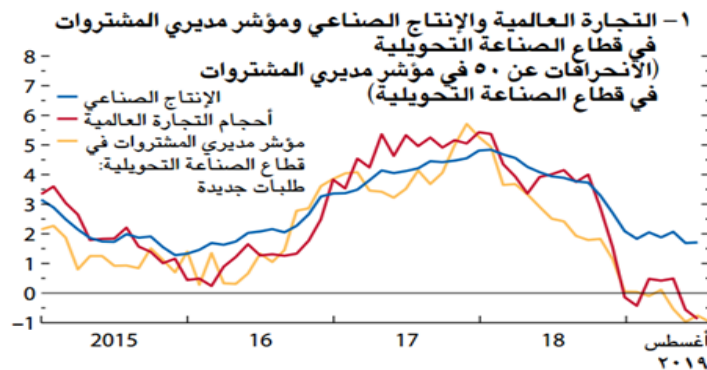


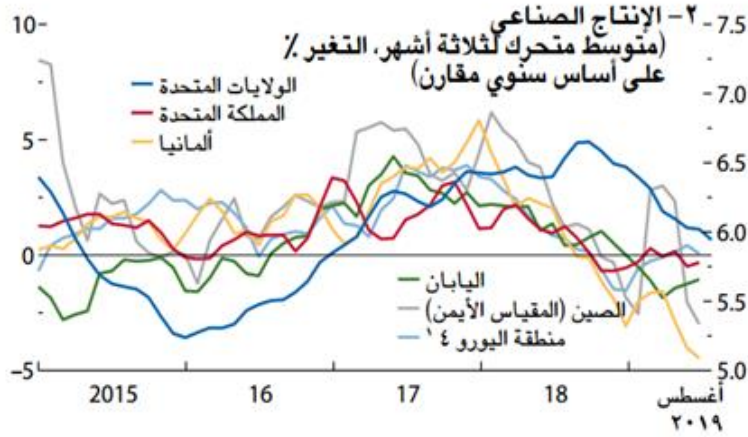
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

2.4. تراجع الزخم وضعف التجارة والانتاج الصناعي نتيجة التراجع في النمو العالمي

تراجع النمو العالمي تراجعاً حاداً خلال العام الماضي، وخيمت حالة ضعف واسعة النطاق على الاقتصادات المتقدمة، حيث شملت الاقتصادات الكبرى (الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو خصوصاً) والاقتصادات المتقدمة الأصغر في آسيا. وكان تباطؤ النشاط ملحوظاً بشكل أكبر عبر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك البرازيل والصين والهند والمكسيك وروسيا، إلى جانب عدد قليل من الاقتصادات التي تعاني من ضغوط اقتصادية كلية ومالية، ومن السمات الغالبة على حالة الضعف التي أثرت على زخم النمو خلال الاثني عشر شهراً الماضية التباطؤ الملحوظ في الانتاج الصناعي على نطاق جغرافي واسع نتيجة عوامل عديدة ومتراطة (الشكل 4).

الشكل رقم (4): مؤشرات النشاط العالمي





المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019، ص: 2

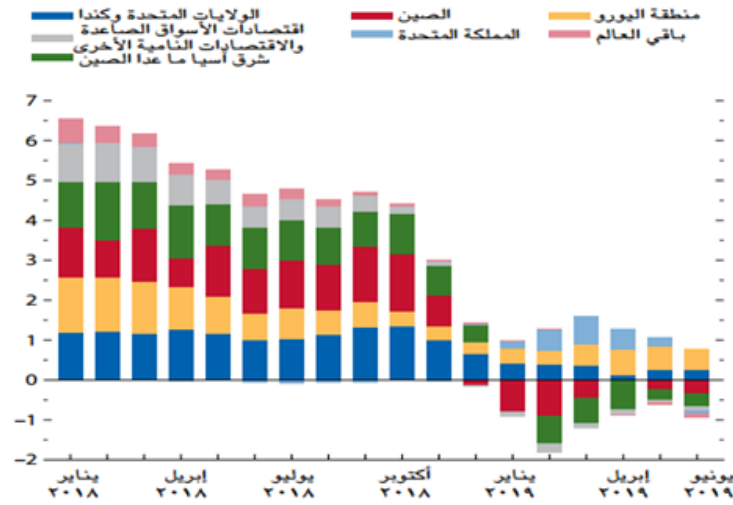
من خلال الشكل نلاحظ:

■ الهبوط الحاد في عمليات إنتاج السيارات ومبيعاتها، حيث تراجعت مشتريات السيارات عالمياً بنسبة 3% في عام 2018، الشكل (4-1)، ويعكس الركود في صناعة السيارات انقطاعات العرض وآثار الطلب - انخفاض الطلب عقب إلغاء الحوافز الضريبية في الصين، وتعديل خطوط الإنتاج امتثالاً لمعايير الانبعاثات في منطقة اليورو (لاسيما ألمانيا) والصين، والتحول الممكن في تفضيلات المستهلكين الذين أصبحوا ينتهجون سياسة الانتظار والترقب تجاه التكنولوجيات ومعايير الانبعاثات سريعة التغير في العديد من البلدان، وتطور خيارات النقل بالسيارات واستئجار السيارات من مالكيها.

تراجع ثقة مجتمع الأعمال وسط تنامي الاضطرابات بين الصين والولايات المتحدة بشأن التجارة والتكنولوجيا: في ظل اتساع نطاق تطبيق الجمارك الأمريكية والتدابير الانتقامية المقابلة من جانب الشركاء التجاريين بشكل مطرد منذ يناير 2018، ارتفعت تكلفة بعض المدخلات الوسيطة، وتنامت حالة عدم اليقين بشأن العلاقات التجارية مستقبلاً، وأصبحت شركات الصناعة التحويلية أكثر حذراً حيال الإنفاق طويل الأجل وتباطأت في شراء المعدات والآلات، ويعد هذا الاتجاه أكثر وضوحاً على الإطلاق في اقتصادات آسيا الشرقية المشاركة في التجارة وسلاسل القيمة العالمية، وفي ألمانيا واليابان، تراجع الإنتاج الصناعي مؤخراً عن مستوياته منذ عام مضى، بينما تباطأ نمو بشدة في الصين والمملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة أيضاً إلى حد ما (الشكل 4)، ويبدو التباطؤ واضحاً خصوصاً في مجال إنتاج السلع الرأسمالية.

■ تباطؤ الطلب في الصين بسبب الجهود التنظيمية اللازمة للحد من مستويات الدين، وتفاقم حالة التباطؤ نتيجة التداعيات الاقتصادية الكلية الناجمة عن زيادة الاضطرابات التجارية.

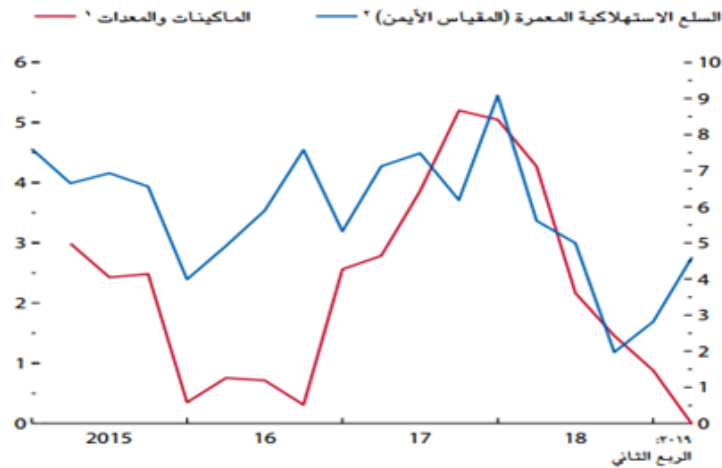
الشكل رقم(5): المساهمة في الواردات العالمية



المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019، ص: 2.

من تحليلنا للشكل نجد أنه في ظل تباطؤ الإنتاج الصناعي، توقف النمو التجاري تقريباً. ففي النصف الأول من عام 2019، ولم يرتفع حجم التجارة العالمية إلا بنسبة 1% عن مستواه في العام الماضي وهو معدل النمو الأبطأ على الإطلاق خلال فترة ستة أشهر منذ عام 2012، ومن المنظور الجغرافي، تعد الصين واقتصادات شرق آسيا (المتقدمة والصاعدة) واقتصادات الأسواق الصاعدة الخاضعة لضغوط هي المساهم الرئيسي في ضعف الواردات العالمية، ويرتبط تراجع التجارة العالمية بانخفاض الانفاق الاستثماري كما كان الحال خلال الفترة 2015-2016، وعلى سبيل المثال، وتعد مستويات الاستثمار كثيفة في السلع الوسيطة والرأسمالية المتداولة بكثافة.

الشكل رقم(6): الانفاق على السلع المعمرة

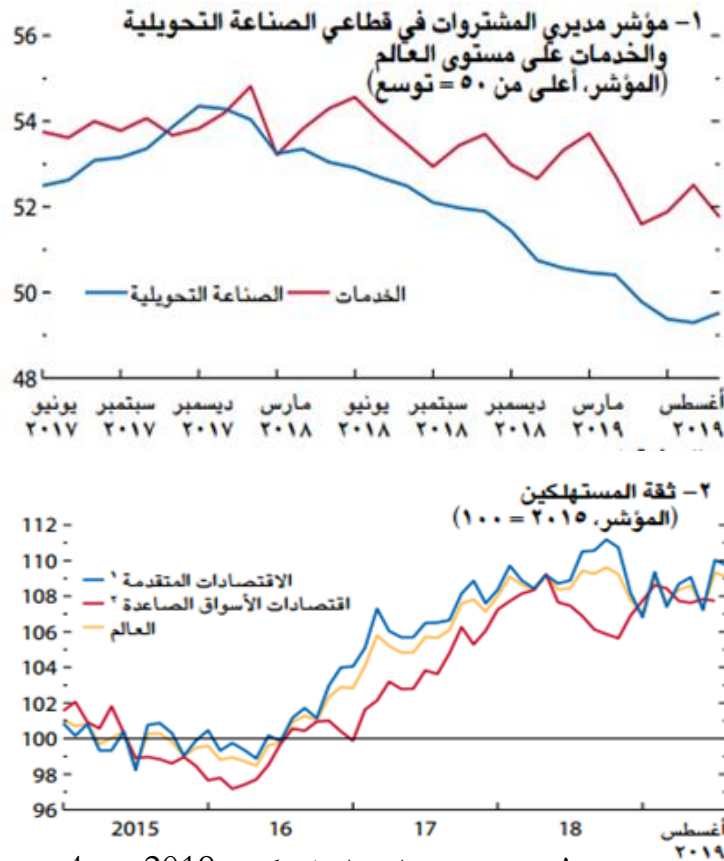


المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019، ص: 3.

نلاحظ من خلال الشكل أنه قد تباطأت الاستثمارات العالمية بالفعل اتساقا مع تراجع نمو الواردات، وهو ما يعكس العوامل الدورية والهبوط الحاد في مستويات الاستثمار في الاقتصادات التي تواجه ضغوطا وأثر تنامي الاضطرابات التجارية على الشعور السائد بين الشركات في قطاع الصناعة التحويلية، ومما ساهم أيضا في تباطؤ التجارة العالمية هبوط مستويات إنتاج السيارات ومبيعاتها، وهو ما يتضح من تباطؤ مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة.

وفي الصين -البلد الأعلى من حيث مستويات الإنفاق الاستثماري على مستوى العالم- كان تباطؤ الاستثمارات في عام 2019 أقل كثيرا مقارنة بتباطؤ الواردات، على غرار ما حدث خلال الفترة 2015-2016 وتتضمن العوامل التي تساهم في ضعف الواردات (بخلاف الانفاق الرأسمالي المحلي) تراجع نمو الصادرات الذي يعد حادا للغاية في حالة الواردات، وانخفاض الطلب على السيارات (الشكل 4-1) والمنتجات التكنولوجية مثل الهواتف الذكية. كذلك ربما كان لتسريع وتيرة التصدير قبل فرض التعريفات الجمركية في أواخر عام 2018 دور في هذا الصدد، حيث أدى بدوره إلى تسريع الطلب على مكونات الواردات.

الشكل رقم(7): مؤشر مديري المشتريات وثقة المستهلكين على مستوى العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019، ص:4.

من الشكل نلاحظ تراجع الزخم في قطاع الصناعات التحويلية، ظل الأداء ثابتا عموما في قطاع الخدمات (الذي يمثل نسبة أكبر من الاقتصاد وساعدت قوة أداء نشاط الخدمات في زيادة إجمالي فرص العمل الجديدة

بشكل مطرد، مما ساهم في دعم ثقة المستهلكين (الشكل 7-1) وزيادة إنفاق الأسر على الخدمات بالتالي، وقد ساعدت دائرة التأثيرات المرتدة الإيجابية بين ناتج قطاع الخدمات ومستويات التوظيف وثقة المستهلكين في دعم الطلب المحلي في عدد من الاقتصادات المتقدمة (صندوق النقد الدولي، تقرير أكتوبر، 2019، صفحة 2).

5. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن العدوى المالية أو الصدمات المالية التي تتعرض لها المؤسسات المالية والاقتصادية في دولة ما ثم تنتشر على شكل متوقع وبصورة سريعة إلى المؤسسات والقطاعات الاقتصادية الأخرى في البلدان الأخرى والتي قد لا ترتبط بها مباشرة مدعاة للبحث والتحليل، خاصة أن إتباع سياسات تحرير التجارة وظروف العولمة التي فرضت أمرا واقعا على اقتصاديات الدول النامية وأصبحت أسواقها الناشئة أسرع تأثرا بما تتعرض له الأسواق في الدول الصناعية جعلت التعرض أمرا لا مفر منه، فلقد انتقلت عدوى الأزمة المالية العالمية لباقي دول العالم نظرا لكونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي فاقصاها هو الأكبر في العالم وتشكل التجارة فيه أكثر 10% من إجمالي التجارة العالمية وكما تحتل موقع القيادة في الأسواق المالية لذلك فإن أي مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

يعمل صندوق النقد الدولي على تقوية النظام النقدي والمالي الدولي بالتعاون مع حكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص من أجل الحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية في المستقبل ودعم إمكانية الحل السريع لما يقع منها حيث يتبع صندوق النقد الدولي مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية كمعايير الرقابة والتنظيم في الجهاز المصرفي بالإضافة إلى وضع معايير دولية في مجالات مثل المحاسبة ومراجعة الحسابات وتنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة في الشركات وتنظيم الأوراق المالية والتأمين، وتحسين المعلومات التي تقدم للأسواق والجمهور وإشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها الذي يساعد على الحد من الخطر.

6.المراجع

- ¹ (s.d.). Récupéré sur <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/22/blog-july-2019-weo-update>.
- ² Jean, P., & Colette, v. (2000). **Lesysteme financiere et monitaire international: crise et nutatio** (Vol. 5). France: Edition Nathan.
- ³ إبراهيم عبد العزيز النجار. (2009). الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- ⁴ آسيا بن مخلف. (2010). الأزمات المالية وكيفية التصدي لها وإدارتها مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة (2008-2009). مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- ⁵ السيد بدوي عبد الحافظ. (2007). إدارة الأسواق المالية- نظرة معاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ⁶ القحباني مفرج بن سعد. (2002). العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام التكامل المشترك. دورية الإدارة العامة.
- ⁷ أحمد الشائع. (2013-2014). أثر عمليات التوريق المصرفي في ظهور الأزمة المالية العالمية (2002-2009). مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الأغواط: جامعة عمار ثليجي.
- ⁸ أندرواس عاطف وليم. (2005). السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال التحول لاقتصاد السوق. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- ⁹ بلال شيخي. (2010). أثر أزمة الرهن العقاري على الأسواق المالية. *économiques et Laboratoire des reformes. developpement et stratigies d'integration en economie mondiale*.
- ¹⁰ بن علي بلعوز، و عبر هودة. (2009). الأزمة المالية العالمية مظاهرها وسبل علاجها. مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية (صفحة 6). قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- ¹¹ جلال عزازين. (2011-2012). إصلاح النظام النقدي الدولي في ظل الأزمة المالية الراهنة. مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- ¹² زينب جوجو. (2010-2011). تطورات الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على النظام المالي الدولي. مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة دالي ابراهيم.
- ¹³ صالح مفتاح، و فريدة معارفي. (2009). أزمة النظام العالمي وبديل البنوك الإسلامية. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً. خميس مليانة: المركز الجامعي.
- ¹⁴ صندوق النقد الدولي. (2018). تقرير أكتوبر. صندوق النقد الدولي.
- ¹⁵ صندوق النقد الدولي. (2019). تقرير أبريل. صندوق النقد الدولي.
- ¹⁶ صندوق النقد الدولي. (2019). تقرير أكتوبر. صندوق النقد الدولي.
- ¹⁷ ضياء مجيد الموسوي. (1990). الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989). الجزائر، عين ميله: دار الهدى للطباعة والنشر.
- ¹⁸ عبد السلام عقون. (2008-2009). الأزمة المالية العالمية 2008/ وآليات إدارتها. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة يحي فارس، المدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية وعلوم التسيير.

- ¹⁹عبد الله شحاتة. (بلا تاريخ). الأزمة المالية، المفهوم والأسباب. تاريخ الاسترداد 22 03، 2020، من www.piedegypt.org
- ²⁰عبد المجيد قدي، و جميلة الجوزي. (2009). الأزمة العالمية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة -حالة الجزائر-. مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الجزائر: جامعة دالي ابراهيم.
- ²¹علي محي الدين القرعة داغي. (2009). الأزمة المالية العالمية: دراسة أسبابها وآثارها، ومستقبل الرأسمالية بعدها، علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي وكيفية الاستفادة منها في عالمنا الإسلامي. (المجلد 1). قطر: دار البشائر الإسلامية.
- ²²عماد موسى. (2009). أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة أسواق المال. مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف. بيروت: جامعة بيروت.
- ²³فريد كورتل. (2009). الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية. مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي. لنان: جامعة الجنان.
- ²⁴فريق إدارة البحوث. (2007). أزمة القروض العقارية الأمريكية: الأسباب والتداعيات. القاهرة: بنك الأهلي المصري.
- ²⁵كمال رزيق، و توفيق حسن . (2009). الجوانب النظرية للأزمة المالية. مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (تحديات-الفرص-الآفاق). الأردن: جامعة الزرقاء الخاصة.
- ²⁶محمود جاد الله. (2007). إدارة الأزمات. (المجلد 1). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- ²⁷مختار رنان. (2009). التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي. (المجلد 1). الجزائر: منشورات الحياة.